اقتصاد

فوق الطاولة

هم أيضاً «مستثمرو حرب»

علي هاشم

تثير الجهود الحكومية لاسترداد الديون المصرفية المتعثرة تشكيكاً متزايداً في جدواها، فهذا الملف الذي أضحى أحد أسوأ عناوين الإخفاق، تخلله «تبذير» مفرط في المشاعر حيال «قدسية أموال الشعب»، ممزوج بتقتير لافت في آليات التفكير المبدع لاستعادتها: ادفع.. أو نبيع الضمانات!

كما الآلات الرخيصة تنتج سلعا من طينتها، كذا أفضت آليات «أرخص التفكير» لنتائج خاوية: الأموال «المقدسة» لم تعد، والبيع بالمزاد العلني لم ينجح إلا باسترداد «تراب المصاري» عقب مرحلته الثالثة!.. وزيادة عما افتضحه الأمر من استخفاف بأموال المستثمرين، فقد أجابت آليات المعالجة الحكومية –بطريقة عفوية– عن السؤال الافتراضي حول أولوياتنا بتحصيل الديون دون استعادة المستثمرين المدينين ممن كان يقدر لهم –لولا الحرب– أن يقفوا اليوم على شرفات مكاتبهم يستطلعون حال صالات الإنتاج في آلاف المشاريع الاستثمارية!.. هي الحرب ذاتها التي قلصت الحكومة العظيمة إلى «حكومة خدمات واقتصاد الحد الأدنى» وفق توصيفها لذاتها، في الوقت الذي ما زالت تتوقع فيه الحد الأعلى من الآخرين؟!

من حيث المبدأ، خلقت البنوك لإنجاز مشاريع لا يجلس أصحابها على ملاءة كافية لتمويلها، هذا هو كنهها، ومع الحرب بما كرسته من تصاعد هائل في الفوارق ما بين قيم قروضهم وتكاليف إشادة منشآتهم، كان من الطبيعي أن يتعثر المستثمرون، تماما كما هي حال الحكومة التي فشلت في استكمال أي من مشاريعها الاستثمارية!!.. في الواقع، لا شرف في أن نطالب الآخرين ما لا نستطع الإتيان بمثله؟!

وطلب الحكومة من مواطنيها قبولها كـ«حكومة حرب» كان يفترض –تلقائياً– قبولها بهم كـ«مواطني حرب».. والعكس بالعكس.

أما من جهة المصارف، ورغم دراية الجميع بقساوة القانون حيال «الديون الرديئة»، فإن «حلولها الأردأ» كرست نتائج كارثية على أموالها حتى الآن، لذلك، فهي مطالبة اليوم بآلية أكثر تعقيداً من «إستراتيجيات أصحاب البقالة» التي اجترحتها مخيلتها.. آليات أقل انفعالاً «من ادفع أو نبيع» وأكثر إبداعاً من «تجميد القروض».. آلية واقعية ترى أبعد من استرداد ديونها وتدنو أقرب من تجسيد دورها التنموي الذي ينتظر منه دعم المستثمرين المتعثرين –ما أمكن– للوقوف على شرفات صالات إنتاجهم مجدداً.. آلية تباهي بها المصارف أمام المستثمرين المستقبليين وتقول لهم بأنها لن تبيعهم بالمزاد في الأزمنة الصعبة.. باختصار: آلية تشبه ما فعلته حكومات العالم إبان الأزمة الاقتصادية العالمية في ٢٠٠٨!!.. أما لماذا يجب عليها فعل ذلك؟ فهو اليقين التام بأنها ما لم تفعل، فأموالها قد «ضاعت.. ضاعت»، وأن استمرارها على «هوس البيع بالمزاد» لن يكفي لطمس فساد الضمانات العينية.. المحتمل.

باستثناءات قليلة، ليس هنالك من مستثمرين متعثرين يريدون سرقة «الأموال المقدسة»، جلهم تسمروا –كما الحكومة– مذهولين من شدة الحرب التي طالتنا، ولئلا تبقى شعارات «قدسية الأموال العامة» عرضة للمزايدات باتجاه واحد، فـ: نعم، من بقي في وطنه يستحق النظر إليه بشيء من إيمان مقابل.. نعم، «الأرض لمن دافع عنها» ولو «بأضعف الإيمان» الذي جسده استمراره بالوقوف على ترابها.

وزير الاتصالات لـ«الوطن»:

دراسة لتعديل رسم اشتراك الهاتف الثابت وتعويضه بمكالمات مجانية ولا زيادة على أجور المكالمات

«فايبر سوري» للجهات العامة والخاصة بدمشق

عبد الهادي شباط

بيّن وزير الاتصالات والتقانة محمد الجلالي لـ«الوطن» أن البطء الحاصل مؤخراً في شبكة الإنترنت سببه عطل جزئي في الكبل البحري الذي يغذي الشبكة وأنه تم معالجة العطل من الشركة المسؤولة عنه.

مؤكداً أن العطل لم يتسبب في انقطاع كامل للشبكة وإنما تخفيض السرعة في الأداء حيث انخفضت خدمة الكبل تقريباً من ٤٠ غيغا إلى نحو ١٠ غيغا.

وفي موضوع تعديل أجور التعرفة على الاتصالات أو زيادتها أوضح أن هناك دراسة تشتمل على تعديل رسم الاشتراك للهاتف الثابت وذلك مقابل تقديم عدد من المكالمات المجانية التي يستطيع المشترك الاستفادة منها وغالباً ستكون قيمة هذه المكالمات تعادل نسبة الزيادة على رسم الاشتراك، مبيناً أن ذلك يأتي في إطار فرز المستخدمين للهاتف الثابت للشرائح وتحديد الشرائح الأقل استخداماً وخاصة أن معظم التكاليف التي تتحملها شركة الاتصالات تتعلق بتكاليف التشغيل والتنفيذ وأعمال التركيب.

وعن أهم المشاريع التي تعمل الوزارة على تنفيذها خلال المرحلة الحالية بين الوزير أنه يجري التحضير لتنفيذ مشروع شبكة «فايبر» في مدينة دمشق وأن الجهات المستهدفة من المشروع ستكون في البداية معظم الجهات الحكومية إضافة إلى جهات القطاع الخاص الراغبة مثل الجامعات والمصارف والصحف الخاصة وغيرها من شركات ومؤسسات القطاع الخاص مفيداً أن المشروع لن يستهدف الخدمة المنزلية في المراحل الأولى وأن المشروع سيدخل حيز التنفيذ خلال عدة أسابيع في مدينة دمشق، وحول التوسع في تنفيذ بوابات خدمة الإنترنت بين أن عدد البوابات التي تم تنفيذها ودخلت في ضوء الخدمة بلغت نحو ٦٠٠ ألف بوابة وأن الشركة تسعى لتنفيذ ٤٠٠ ألف بوابة حتى الربع الأول من العام القادم.

كما بيّن الجلالي أن أبرز العقود لدى الشركة حالياً تتعلق بمشاريع تطوير الشبكة الفقارية التي تربط بين المحافظات وأنه من المتوقع البدء في تنفيذها مع نهاية العام الجاري.

وعن تمويل الشركة لمستورداتها أكد أن الشركة السورية للاتصالات قادرة على تمويل مستورداتها ذاتياً وخاصة أن معظم الاستثمارات بالاتصالات لم تعد بحاجة لرؤوس أموال كبيرة نسبياً وأن معظم التكاليف الاستثمارية تكون مرتبطة بتكاليف التشغيل والمحروقات واليد العاملة وخاصة أن لدى الشركة نحو ٢٤ ألف موظف.

وفي مسألة تحول مؤسسة الاتصالات إلى الشركة السورية للاتصالات وكثرة الانتقادات المصاحبة لعملية التحول وخاصة من العاملين في المؤسسة حيث وصفها العديد منهم بأنها تجري بشكل سري وأن العملية يلفها الغموض والانتقائية.

أكد الجلالي أن عملية التحول تجري بشكل تدريجي ومنظم وبإشراف مجلس الإدارة وأن عملية التحول تقوم بناءً على الرغبة الشخصية وتستهدف العاملين في المراكز الأساسية في المؤسسة في المقام الأول حيث تم تحول معظم المديرين في المؤسسة ورؤساء الأقسام والمديرين في المحافظات وحالياً يجري العمل على دراسة الراغبين في التحول من رؤساء الدوائر.

وحول كثرة الاعتراضات المقدمة من العاملين في المؤسسة بين أنها تعود إلى الموظف الذي يسعى دائماً للاستفادة من أي عملية تحول أو انتقال للأفضل لكن هناك شرائح مستهدفة ومطلوبة أكثر من غيرها في عملية التحول.

مضيفاً إن عملية التحول تحمل بحد ذاتها مخاطرة قد لا يرغب العامل في تحملها حيث تتطلب الاستقالة من عمله وخروجه من قانون العاملين الأساسي وتوقيعه لعقد مع الشركة مقابل أنه سيحصل على إضافات وزيادات على أجره، مبيناً أنه حتى نهاية العام سيقترب عدد من تحولوا إلى العمل في الشركة من ٥٠٠ عامل وأنه سيتم معالجة أي شكوى يتقدم بها أي عامل حول عملية التحول، مؤكداً أن الهدف من عملية التحول إلى شركة هو الاستمرار في القدرة على المنافسة مع القطاع الخاص والحصول على المرونة في الإدارة والتنفيذ والحفاظ على الكوادر.

موسم الحصاد ينعش سوق الذهب في حلب

علي محمود سليمان

شهدت أسواق الذهب في حلب تحسناً ملحوظاً في حركة البيع والشراء مع انتهاء موسم الحصاد في المناطق الشرقية وبالذات في الحسكة والقامشلي، حيث أوضح رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات في حلب عبدو موصللي في تصريح لـ«الوطن» أن حركة بيع الذهب كانت منخفضة خلال فترة شهر رمضان الكريم ومع انقضاء عطلة عيد الفطر بدأت الحركة بالتحسن بشكل تدريجي، لتصبح جيدة مع انتهاء موسم الحصاد في المناطق الشرقية وخاصة في الحسكة والقامشلي، حيث وصلت حركة بيع الذهب إلى نحو عشرة كيلو غرامات يومياً، حيث يقوم المواطنون بعد بيع محصولهم من القمح بالتوجه إلى أسواق الذهب في حلب لتحويل المبالغ التي قبضوها كثمن لمحاصيلهم إلى ذهب حلي مصوغ ومجوهرات وذهب ادخار.

وفي سياق آخر بيّن موصللي أن جمعية الصاغة قد أحدثت سجلاً خاصاً بالسبيكة الذهبية السورية يتم فيه تسجيل رقم كل سبيكة يتم صكها، حث تم تصنيع ٦ سبائك ذهبية سورية حتى الآن يتم بيعها للصاغة بشكل رئيسي كونهم يستخدمونها في صناعة الحلي والمجوهرات، مشيراً إلى عدم حدوث أي حالات تزوير أو تلاعب في الفترة السابقة، أو أي حالات تهريب للذهب، وكل الذهب الذي يباع إلى الحسكة والقامشلي يتم نقله بالطيران ويدفع ثمنه بالليرة السورية أو يبدل بالذهب الكسر لإعادة صياغته.

الحكومة تستثمر في جامعات خاصة

وزير العمل لـ«الوطن»: تحويل العقود المؤقتة إلى دائمة

محمد راكان مصطفى

كشف وزير العمل خلف العبد الله لـ«الوطن» عن قيام الوزارة بالاستثمار في جامعة الرشيد الخاصة بنسبة ٤٢ بالمئة من رأس مال الجامعة والذي يقدر بنحو ٢,٥ مليار ليرة سورية، إضافة إلى الاستثمار في جامعة الحكمة الخاصة في السويداء بنسبة ٤٠ بالمئة من رأس مال الجامعة والمقدر بنحو ٢,٥ مليار ليرة سورية.

كما بيّن الوزير أنه تمت الموافقة وبشكل فوري على اقتراح وزير الصناعة كمال الدين طعمة بأن تتم مشاركة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في معمل السيرومات ومعمل العصائر وأنه تمت الموافقة مبدئياً على نسبة ٣٠٪ على الأقل من رأس مال كل مشروع وذلك بهدف دعم الصناعة الوطنية وخلق فرص عمل وتدعيم المنتج المحلي.

وقال الوزير في تصريحه لـ«الوطن»: لدينا الجرأة للدخول في أي استثمار وطني ضمن دراسة جدوى اقتصادية ناجحة بما يضمن استثماراً ناجحاً وتشغيل أيد عاملة وحماية لأموال المشتركين لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية.

وفي سياق آخر أشار العبد الله إلى إمكانية التجديد للعاملين في الدولة لمن يرغب بعد تجاوزهم السن القانوني، وذلك بحسب قانون التأمينات الجديد الذي سمح بالتجديد للعاملين حتى الـ٦٥ عاماً.

مؤكداً أهمية خلق فرص للجيل الجديد ودعم تشغيل كوادر شابة مع ضرورة الاحتفاظ في بعض الأحيان بالخبرات الضرورية.

وعن قانون العاملين الجديد الذي يتم العمل على تجهيزه حالياً أكد الوزير أنه ملتزم بتعهده بإنهاء القانون خلال ستة أشهر وأنه يتم العمل بجهد لوضع القانون على طاولة الحكومة قبل نهاية العام موضحاً أنه كتوجه شخصي ملتزم بالوقوف إلى جانب العامل والعمل على إيجاد حلول لمشكلة الموظفين المؤقتين والنظر إلى حل مشاكل الموظفين المثبتين مشدداً على أن المبدأ العام للحكومة هو الوقوف في صف العامل، إضافة إلى العمل ضد فصل أي عامل والسعي إلى استيعاب أكبر عدد من المواطنين عبر خلق فرص عمل جديدة تؤمن تشغيل الشباب. مشيراً إلى أنه ضمن القانون الذي تتم دراسته حالياً يتم العمل على تحويل عقود المؤقتين إلى دائمة وبحث إمكانية تثبيتهم.

مبيناً أنه وفي ظل تحسن الظروف هناك قدرة على اتخاذ قرارات إيجابية لمصلحة الشباب وإيجاد حلول بشكل فوري للتخفيف من مشكلة البطالة، موضحاً أن الوزارة تسعى وضمن القانون الجديد بأن تكون من صلاحيات الوزارة التنسيق والإشراف على المسابقات، مؤكداً أنه وعند استلام الوزارة لمسابقات التوظيف سيتم إجراء المسابقات بشكل منتظم ما يؤدي إلى تجاوز المعوقات لدى كثير من الوزارات والمؤسسات التي تبتعد عن إجراء المسابقات تلافياً لمسؤوليتها وتحديات إقامتها.

وأكد العبد الله في حديثه لـ«الوطن» عن الأجواء الإيجابية التي تسود علاقة الوزارة مع الجهات الرقابية. لافتاً إلى الإحالة الأخيرة التي قامت بها وزارة العمل لملف المتقاعدين في الرقة إلى الجهاز المركزي للرقابة المالية.

وأوضح الوزير أن التحقيقات ما زالت مستمرة من الجهاز بهدف الوصول إلى الحقيقة وحماية أموال الدولة والحفاظ على وصول الأموال إلى المتقاعدين في محافظة الرقة مؤكداً أن الوزارة مع دعم أي إجراء وأي جهاز وجهة رقابية بهدف كشف مواقع الخلل ومواطئ الفساد ومحاسبتها.

وعن إشكالية تسليم بطاقة الصراف الآلي الخاصة بالمصارف لأصحاب العلاقة حصراً وعدم قبول الوكالات بين الوزير أن السبب هو إجراء تدقيق للتحقق من وصول المستحقات إلى أصحابها. لافتاً إلى أنه في حال حصول أي وصي على قرار من المحكمة يكون القرار القضائي نافذاً ويستوجب التدقيق فوراً.

«النقل» تدخل على الخط لتحصيل الديون المتعثرة في المصارف

الوطن

حدد مصرف سورية المركزي الإجراءات اللازمة لتحصيل أو تسوية أو معالجة الديون المتعثرة في المصارف العامة العاملة في سورية بعد تزويده بالصعوبات كافة التي تؤخر قيام هذه المصارف بمعالجة الديون المتعثرة.

وأشار المركزي إلى مجموعة من النتائج بعد متابعة هذه الصعوبات مع المصارف العامة وبعد تزويده بها من هذه المصارف وخاصة من هذه الديون التي تدخل ضمن نطاق عمل وزارة النقل، حيث تبنى المركزي مقترحات وزارة النقل فيما يتعلق بقيام بعض مديريات النقل بطلب ورود المراسلات والكتب الصادرة إليها من المصارف العامة حصراً عن طريق البريد الرسمي حتى للمراسلات التي تحمل صفة الفورية وتتطلب تلافي أي تأخير قد ينجم عنه ضياع حقوق المصرف، وتضمنت مقترحات وزارة النقل تكليف موظف من المصرف أو عاملين تسليم الكتب إلى المديرية المعنية وبشكل مباشر وعلى مسؤولية المصرف المباشرة.

إضافة إلى التنسيق مع مديرية الشؤون الإدارية والقانونية في وزارة النقل لتنفيذ الكتب والمراسلات التي تتضمن وضع إشارة رهن أو حجز لمصلحة هذه المصارف بشكل مباشر، وذلك عن طريق فاكس معتمد من المصارف حيث تقوم المديرية بتعميم هذه الإشارة بالسرعة الكلية على مديريات النقل كافة في المحافظات ضماناً لتحصيل المال العام.

وعلى صعيد صدور أحكام من المحاكم الجزائية بحق بعض المتعاملين الذين أساؤوا استعمال القروض الممنوحة لهم من المصرف وأغلقوا فعالياتهم بعد حصولهم على هذه القروض، اعتبرت وزارة النقل الخلاف بين المصرف والمدعى عليهم خلافاً مدنياً على الرغم من صدور اجتهاد لمحكمة النقض يقضي باعتبار ذلك جرم إساءة ائتمان بالمال العام.

وبينت وزارة النقل أن مديريات النقل لا تقوم بتنظيم عقد ملكية أو نقل قيد مركبة إلى محافظة أخرى عند وجود إشارة رهن أو حجز لمصلحة مصرف ما إلا بعد موافقة هذه الجهة بشكل خطي وموثق.

وطالب مصرف سورية المركزي استناداً إلى مقترحات وزارة النقل المذكورة باستكمال المتابعة والمعالجة بما يضمن تحقيق مصلحة المصرف وتحصيل أمواله قبل مخاطبة المركزي بالإجراءات المتخذة للمعالجة في ضوء هذه المقترحات وبيان المعوقات التي تحول دون الالتزام بذلك ومدى استمرار مواجهة المصرف لأي صعوبات ضمن هذا الإطار مع بيان الحالات التفصيلية التي تنطبق عليها هذه الصعوبات ليصار إلى اتخاذ ما يلزم للمعالجة.

اقتصاد-بوك

الزاوية هي من صفحات الفيسبوك للاقتصاديين والصفحات الخاصة بالقضايا الاقتصادية

المفتي حسون: أوصل رسائلكم إلى المعنيين ما استطعت

«أبنائي الأعزاء
أحبتي شرفاء وطننا الحبيب سورية
لاتحسبوا أني بعدم ردِّي على بعضكم في الرسائل الخاصة أنه تكبر من نفسي حاشا لله، فإن الكِبَر والتكبر لله وحده
لكن اعذروني فعندي أسبابي الخاصة وظروفي التي تمنعني من مراجعة كل الرسائل لكثرتها.
لكن أنتقي منها الرسائل المهمة التي أرى وجوب الرد عليها قبل غيرها.
فتقبلوا تحياتي وابعثوا لي بما شئتم وأعدكم أن أكون صدى لصوتكم وأن أفعل ما أستطيع لأنصر مظلومكم.. وأوصل رسائلكم إلى المعنيين ما استطعت.
عاشت سورية حرة موحدة بجيشها البطل وقيادتها الحكيمة وشعبها المعطاء».

أحمد بدر الدين الحسون

وزير سابق يعترف: الوزير أسوأ مهنة

«... عندما ينتهي تكليف الوزير يسمع الخبر من التلفزيون ولا يعرف السبب.
يعني وزير ركض وأصبح وزيراً ولا يعرف ليش طار وقلة لا تعرف ليش صارت بالوزارة وليش طارت.
أسوأ موقع يتسلمه المواطن (والعياذ بالله منه) هو منصب الوزير.. الوزير هو ابن الست ما دام وزيراً وفجأة يصبح ابن الجارية، وتتكاثر السكاكين التي تبدأ بذبحه لأن السكين موجودة في مطبخ الوزارة وحتى لا تصدأ يجب استعمالها. ومفيد استعمالها عندما نعرف ليش فلان صار وزيراً وليش طار».

محمد غسان طيارة

وزيرة سابقة: السوريون سيفتقدون الطرافة في تصريحات الوزير صفية

«تغيير حكومي يشمل وزارتي الشؤون الاجتماعية والتجارة الداخلية..
والسؤال هل سيكون لهذا التغيير انعكاس حقيقي على الناس سواء أكانوا من المستهلكين العاديين بالنسبة للتجارة الداخلية أم ملفات الإغاثة والايواء؟
تقول تجارب البشرية إن التغيير ما لم يكن عميقا لن يحدث فروقات تذكر.
في ملف التجارة الداخلية وحماية المستهلك الشأن الأهم هو سعر صرف العملة السورية أمام الدولار والقوانين ذات الصلة بالتجارة والأسعار والمنافسة والاحتكار.. فهل تغير شيء؟
لعل التغيير الأبرز هو أن السوريين سيفتقدون الطرافة في تصريحات الوزير صفية»

لمياء عاصي

الشهابي: السرقات زادت في المدينة الصناعية بعد زيارة الوفد الحكومي

«.. في منتصف عام ٢٠١٤، حرر الجيش المدينة الصناعية وطرد كل العصابات المسلحة منها وعادت المعامل إلى العمل ووصل عددها إلى أكثر من ٤٠٠ معمل.. وحسب خططنا كنا نأمل الوصول إلى أرقام عام ٢٠١٠ بعودة الكثيرين من مصر.. ولكن..! اتى اللصوص.. وهدموا أحلامنا.. وأحلام مدينتنا.. وأحلام وطننا.. وبدأت السرقات تتفاقم.. وعجز الصناعيون الأبطال الذين عادوا لفتح منشآتهم تحت القصف وعلى بعد كيلومترات قليلة من الإرهاب.. عجزوا عن العمل والإنتاج ورفد الاقتصاد والتصدير.. وخاطبنا الحكومة في كل مرة.. عدا لقاءاتنا معها في دمشق.. وفي حلب.. وما لدينا من مذكرات ومعلومات تفصيلية حول السرقات وتدهور الأوضاع يكفي لدق ألف ناقوس خطر والف إنذار أحمر!
وأتت الحكومة بعد طول انتظار لترى بنفسها «نق وازعاج» غرفة صناعة حلب.. وتأكدت أننا كنا محقين.. وقالت على لسان أكثر من وزير.. «هذه ليست مدينة صناعية.. هذه مدينة أشباح».. وأتت الوعود وبدا أن الاستجابة ستكون فورية لمذكرات وطلبات عمرها عام أو أكثر..! المهم.. أن السرقات ازدادت بعد زيارة الوفد الحكومي منذ شهر.. ومع ذلك نجدد مطالبنا ببقاء الشرطة فيها فقط وبتولي الجيش حماية محيطها والطريق اليها.. ونطالب باحترام دماء من استشهد لتحريرها..».

فارس الشهابي